

## مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في تفعيل سلوك المواطنة

عتيقة حرايرية  
جامعة الجزائر 2

### مقدمة :

فرضت ظروف الانفتاح الثقافي والفضائي والمعطيات الجديدة للعولمة، تدعما للتكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال، على المجتمعات الحديثة تحديات كثيرة، لاسيما ما تعلق منها بالهوية والروح الوطنية التي تربط الفرد بمجتمعه ووطنه، في ظل هذه المعطيات فرض مفهوم المواطنة كمعنى ومبنى نفسه بحدّة، الأمر الذي استلزم العمل على إعداد أساليب وطرق منهجية صحيحة للتنشئة الاجتماعية من أجل حماية المجتمع والفرد من خلال تعريفه بحدود مسؤولياته تجاه وطنه، وتوعيته بسبل تنميته. لذلك تركّزت جهود المؤسسات التربوية في المنظومة التعليمية نحو تحديد رؤية تربوية قائمة على تعليم أسس ثقافة المواطنة وممارستها من خلال تعزيز معاني الانتماء إلى الوطن، والمساواة في الحقوق والواجبات بين كافة أبناء الوطن دون تمييز في العرق أو الأصل أو اللون أو المعتقد أو المكانة الاجتماعية، على أساس علاقة تفاعلية بين الوطن والمواطن تمثلها مجموعة من الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة. وبناءً عليه سنناقش في هذه المداخلة الأفكار التالية:

- في معنى المواطنة وعلاقتها بالوطنية؟
- مقومات وأسس المواطنة؟
- التنشئة الاجتماعية وتوجيه السلوك؟
- مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتفعيل سلوك المواطنة ؟

### 1- في معنى المواطنة وعلاقتها بالوطنية..

تُعدّ المواطنة أحد المفاهيم الرئيسية التي تبلورت في القرن السابع عشر كنسق للأفكار والقيم التي أفرزها عصر التنوير لتعلن عن فكرة العقد الاجتماعي<sup>(1)</sup> والتي بدأ معها بروز الإرهاسات الفكرية الأولى للمواطنة في معناها الكلاسيكي، والتي تمكن إجمالها فيما يلي: يتمتع كل المواطنين بالحقوق نفسها، وعليهم أن يُفوا بالالتزامات نفسها، ويخضعون للقوانين نفسها، دون أي اعتبار للعنصر بمفهومه الاجتماعي، أو للنوع، أو للانتماء لجماعة تاريخية أو عرقية، أو للدين أو لميزات اجتماعية أو اقتصادية، فهم جميعا يستوون كمواطنين، وعلى الدولة بمؤسساتها أن تعمل ذلك، وعلى المجتمع المدني أن يقدم النموذج في القدرة على تجاوز الانقسامات إلى تحقيق مبدأ المواطنة، بإتاحة الفرصة للجميع ان يعملوا في إطار تحقيق المصالح العامة للمواطن<sup>(2)</sup>. تم تطبيقه في الواقع الغربي في المجالين الاقتصادي والسياسي في القرنين التاليين، وما ترتب على ذلك من آثار على الترتيبات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية في القرن العشرين ثم مطلع هذا القرن.

كما يجد مفهوم المواطنة في العصر الحاضر جذوره في الفلسفة اليونانية وفي الممارسة الديمقراطية البدائية في أثينا، ولو أن تلك الممارسة أقصت النساء والعبيد، فقد قامت على مبدأ تساوي الذكور الأحرار في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام، بمعنى التساوي في المشاركة السياسية، الذي يُعد عنصراً جوهرياً في المفهوم الحديث للمواطنة.

ويشهد التاريخ أن أول إعلان لمبدأ المواطنة كان ذلك الذي حملته صحيفة المدينة أو الوثيقة المحققة للمواطنة التي أبرمها النبي -عليه الصلاة والسلام- في السنة الأولى من الهجرة النبوية سنة 13 من البعثة التي يوافقها عام 622 م، قبل ظهور مفهوم الدولة الإقليمية المعاصرة منذ معاهدة وستفاليا سنة 1856 م، ثم بلورة النظام الدولي الحديث في ميثاق فرانكيسكو والاتفاق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948. وقد أبرزت بنود هذه الصحيفة، كأول وثيقة سياسية، تؤسس لما يسمى في عصرنا هذا بـ "دستور الدولة"، ما يلي:

- ميلاد الدولة الإسلامية في الوطن الجديد.
- صهر المجتمع المدني في أمة واحدة على الرغم من التنوع الثقافي والعقدي (المسلمون واليهود والوثنيون الذين لم يؤمنوا من الأوس والخزرج)، والتنوع العرقي (المهاجرون من مكة وهم من قبائل عدنانية، والأنصار وهم قبائل قحطانية، واليهود وهم قبائل سامية).
- تضمنت قضايا المواطنة وحقوق المواطنين وواجباتهم، مع الاتفاق على إنشاء تحالف عسكري بين جميع طوائف المدينة ضد الأعداء، ومنع أي تعاون مع المشركين ضد المسلمين.

أما عن المعنى، فمصطلح المواطنة من الكلمات المستحدثة بالنسبة للغة العربية، دخلت إليها على الأرجح في إطار ترجمة التراث الغربي الحديث، وهي تقابل كلمة (Citizenship) في اللغة الإنجليزية، وكلمة (Citoyenneté) في اللغة الفرنسية، ويأتي الاشتقاق من الكلمة الإنجليزية (City) والفرنسية (Cité)، وتعني هذه الكلمات في اللغات المذكورة المدينة. أما أصل المصطلح فهو يوناني ويرجع إلى كلمة (Politeia) المشتقة من كلمة (Polis) وهي المدينة. ولم ير بعض أهل اللغة دلالة لهذا اللفظ على مفهومها الحديث، إذ إن (واطن) في اللغة تعني مجرد الموافقة وواطن فلان فلاناً يعني وافقه مراده، لكن آخرين من المعاصرين رأوا إمكانية بناء دلالة مقارنة للمفهوم المعاصر بمعنى المعيشة في وطن واحد من لفظة (المواطنة) المشتقة من الفعل (واطن) لا من الفعل (وطن) فواطن فلان فلاناً يعني عاش معه في وطن واحد كما هو الشأن في ساكنه يعني سكن معه في مكان واحد، وجاء في كتاب لسان العرب لابن منظور أن الوطن هو المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان، ومحلّه، والجمع أوطان. كما تترجم كلمة المواطنة في بعض المعاجم العربية، بأنها الاسم الذي يطلق على حقوق وواجبات المواطن، وكلمة المواطن وفق المفهوم الغربي الذي اشتق منه، هو الفرد الذي ينتمي لدولة معينة، ويقوم فيها بشكل معتاد ولو لم يولد بها كحالة اكتساب الجنسية، ويحدد الدستور والقوانين العلاقات بين المواطن والدولة وتشمل الحقوق

والحريات والامتيازات التي يتمتع بها المواطن، وواجباته ومسؤولياته والتزاماته تجاه وطنه، كما تؤكد عليه دائرة المعارف البريطانية بأن المواطنة تعبر عن علاقة بين فرد ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة<sup>(3)</sup>.

من تعاريف المواطنة نذكر أيضاً:

- **تعريف الموسوعة السياسية للمواطنة:** هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن.
- **يُعرف قاموس علم الاجتماع للمواطنة:** هي مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة.
- **المواطنة من منظور نفسي:** هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد.
- **تعرف موسوعة الكتاب الدولي للمواطنة:** بأنها عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.
- **تعرف موسوعة كولير الأمريكية للمواطنة:** بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية<sup>(4)</sup>.

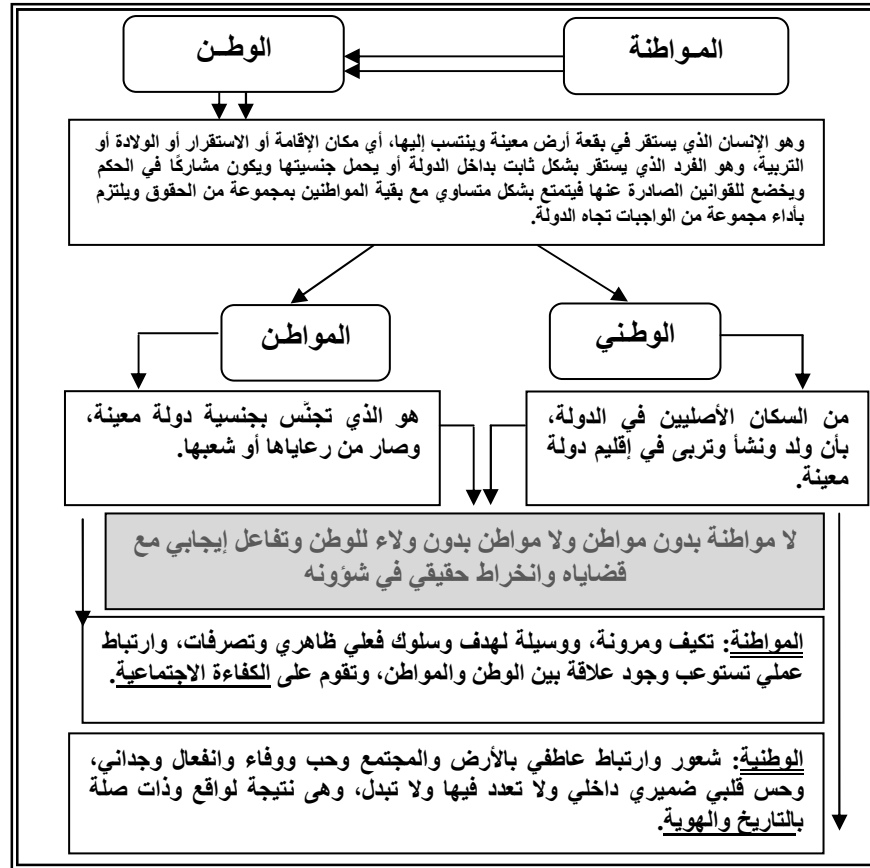
يقابل مفهوم المواطنة مفهوم أساسي هو المواطن وهو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها، أي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية، وهو الفرد الذي يستقر بشكل ثابت بداخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها فيتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة. لكن هناك من يفرق بين الوطني والمواطن، الأول هو الذي يكون من السكان الأصليين في الدولة، بأن ولد ونشأ وتربى في إقليم دولة معينة. وأما المواطن فهو الذي تنسب بجنسية دولة معينة، وصار من رعاياها أو شعبها<sup>(5)</sup>. وتمنح على هذا الأساس مواطنة من الدرجة الأولى والدرجة الثانية، وأخرى درجة ثالثة. من كل ما سبق، تظهر العلاقة بين المواطنة، والمواطن، والوطن، والتي لا تنحصر في الاشتقاق اللغوي فحسب، وإنما تمتد إلى الارتباط الوثيق في المضامين، فلا مجال لتجسيد مفهوم المواطنة بما يعنيه من مشاركة، مباشرة أو غير مباشرة، في تدبير الشأن العام ومسؤولية تجاه الوطن، دون وجود مواطن يُدرك بوعي حقوقه وواجباته، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويشعر بأنه معني بما يجري داخل الفضاء الذي يسمى

الوطن، فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن بدون ولاء للوطن، وتفاعل إيجابي مع قضاياها، وانخراط حقيقي في شؤونه<sup>(6)</sup>.

لهذا كثيرا ما يختلط الأمر بين المواطنة والوطنية رغم الفارق بينهما، فالوطنية شعور وارتباط عاطفي بالأرض والمجتمع وحب ووفاء وانفعال وجداني، وحس قلبي ضميري داخلي ولا تعدد فيها ولا تبدل، وهي نتيجة لواقع وذات صلة بالتاريخ والهوية. أما المواطنة فهي تكيف ومرونة، ووسيلة لهدف وسلوك فعلي ظاهري وتصرفات، وارتباط عملي تستوعب وجود علاقة بين الوطن والمواطن، وأنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة وقادرة على المشاركة في اتخاذ القرارات<sup>(7)</sup>. عموما صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة، بل إنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة، وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.

ويمكن أن نبرز هذه العلاقة من خلال الشكل الموضح أسفله:

شكل رقم 01: العلاقة بين المواطنة والوطنية



المصدر: من إعداد الباحثة

## 2- المقومات والأسس التي تقوم عليها المواطنة:

### أولاً - المقومات:

هناك مجموعة من المقومات والشروط التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها، من أهمها:

**1. المساواة وتكافؤ الفرص،** لا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، بما في ذلك التساوي أمام القانون باعتباره المرجع الوحيد في تحديد تلك الحقوق والواجبات، ولأن حسن تدبير الاختلاف والتعدد- التي تفرضها ظروف المساكن والتعايش والشراكة والتعاون بين المنتمين لنفس الوطن- لا يتم إلا في إطار المواطنة التي تضمن حقوق الجميع، وتتيح لكل المواطنين والمواطنات القيام بواجباتهم وتحمل المسؤوليات في وطنهم على أسس متكافئة، كما أن إرساء مبدأ المواطنة في منظومة الروابط والعلاقات التي تجمع بين أبناء الوطن الواحد وبينهم وبين مؤسسات الدولة، لا يمكن أن يقوم على إلغاء الصفات والانتماءات والمعتقدات وغيرها من خصوصيات بعض الفئات، وإنما يقوم على احترامها، وإتاحة فرص المشاركة أمام الجميع، دون إقصاء، للمساهمة في إغناء الوطن وتنمية رصيده الثقافي والحضاري. والأكد أن تطبيق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات داخل المجتمع الذي تتناقض فيه المصالح والأغراض ولحمائته يتطلب وجود ضمانات قانونية وقضاء مستقل وعادل يتم اللجوء إليه من طرف كل من تعرضت حقوقه للمس أو الانتهاك من لدن الآخرين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين.

**2. المشاركة في الحياة العامة،** ولا يكفي ضمان المساواة والتكافؤ في القوانين المسطرة، والأنظمة المتبعة، وفي الممارسة، لكي يتجلى مبدأ المواطنة، وإنما لابد كذلك من المشاركة الفعلية للمواطنين والمواطنات في الحياة العامة، وتوفر فرص الانخراط الثقافي في مختلف مجالات الحياة العامة وحقوقها، يتطلب ذلك توفر استعدادات حقيقية لدى كل المشتركين في الانتماء للوطن، وهذه الاستعدادات لا تتوفر إلا في ظل وجود حرية الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعي، وحماية حرية الفكر والتعبير، في إطار ممارسة ديمقراطية يكون فيها الشعب هو صاحب السيادة ومصدراً لجميع السلطات. كما تعني المشاركة في الحياة العامة إتاحة الفرص أمام الجميع لوج كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتاحة دون أي ميز، بدءاً من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفادة عموم المواطنين والمواطنات من الخدمات العامة، ومروراً بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الإبداع الفكري والفني، وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاء بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العامة وولوج مواقع القرار، أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى المحلي والوطني والمهني.

**3. الولاء للوطن،** بمعنى أن تسمو الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى إلى جانب الارتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون الالتزام التقيد الطوعي بها. كما يعني الولاء للوطن شعور كل مواطن بأنه معني بخدمة الوطن، والعمل على تنميته والرفع من شأنه، وحماية مقوماته الدينية واللغوية والثقافية والحضارية، والشعور بالمسؤولية عن المشاركة في تحقيق النفع العام، والالتزام باحترام حقوق وحريات الآخرين، واحترام القوانين التي تنظم علاقات المواطنين فيما بينهم، وعلاقتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع والمساهمة في حماية جمالية ونظافة المدينة أو القرية التي يقيم بها وحماية البيئة فيها، والمشاركة في النفقات الجماعية، والانخراط في الدفاع عن القضايا الوطنية، والتضامن مع باقي المواطنين والهيئات والمؤسسات الوطنية في مواجهة الطوارئ والأخطار التي قد تهدد الوطن في أي وقت، والاستعداد للتضحية من أجل حماية استقلال الوطن والذود عنه، وضمان وحدته الترابية، والارتكاز في ذلك على مبدأ اعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار. كما أن الولاء للوطن لا ينحصر في المواطنين المقيمين داخل حدود التراب الوطني، وإنما يبقى في وجدان وضمير وسلوك المواطنين الذين تضطروهم الظروف للإقامة في الخارج، لأن مغادرة الوطن لأي سبب من الأسباب، لا تعني التحلل من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة، وتبقى لصيقة بالمواطن تجاه وطنه الأصلي حتى ولو اكتسب الجنسية في دولة أخرى.

### ثانياً- الأسس:

طالما أن مفهوم المواطنة ينطوي على جملة من الحقوق الممنوحة للأفراد وواجبات مفروضة عليه، وطالما أن المعنى الحقيقي للمواطنة يعتمد على انتماء الفرد وولائه لوطنه، تكون المواطنة عبارة عن تنظيم علاقة على مستويين:

- **المستوى 1:** العلاقة القائمة بين الأفراد والدولة،

- **المستوى 2:** العلاقة القائمة بين الأفراد بعضهم ببعض.

من هنا يبرز أساسين جوهريين للمواطنة يتمثلان في:

**1. المشاركة في الحكم،** يجب أن تكون هذه المشاركة من خلال العملية الديمقراطية التي تقوم على جملة من المعايير تتمثل في المساهمة الفاعلة والمتساوية لكل مواطن للتعبير والمشاركة عن رغباته وآماله، من خلال التمثيلية التي تجعل المواطنة لا تنحصر فيمن لهم أهلية الانتخاب، أي أن الذين لم يبلغوا بعد سن التصويت لا تنتفي عنهم صفة المواطنة، وأن المنتخب يمثل الأمة بكاملها خلال ولاية محددة المدة، وتخول المواطنة حق متابعة المؤسسات التمثيلية، ومطالبتها بتحقيق الرغبات العامة، وبذلك لا يكون الأفراد المواطنون مجرد تابعين خاضعين، وإنما مشاركين فاعلين<sup>(8)</sup>.

### **2. المساواة بين جميع المواطنين**

أن يتمتع كل فرد من المواطنين بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية، بالإضافة إلى المساواة بين المواطنين أمام القانون مهم كانت

اعتبارات الوضع الاجتماعي أو المركز الاقتصادي أو العقيدة السياسية أو العرق أو الدين أو الجنس أو غيرها من الاعتبارات. الواقع أنه من الضروري أن يكون هذين الأساسين منصوص عليهما بشكل واضح لا يحتمل التأويل في دستور الدولة. ومما لاشك فيه، أنه لا يتوافر هذان الأساسان إلا بوجود نظام سياسي لخدمة الديمقراطية، التي هي حكم الشعب بالشعب وللشعب، ونظام قانوني لمعرفة حقوق الإنسان والمواطن وواجباته، ونظام اجتماعي يعتمد على حب الوطن، ومعرفة حقوق الوطن، والسلوك والممارسة العملية المعبرة عن احترام حقوق الوطن على أبنائه، كالدفاع عنه وعن المواطنين وحقوقهم وعن حقوق الدولة.

### 3- التنشئة الاجتماعية وتوجيه السلوك

احتلت قضية التربية والمواطنة والتنشئة الاجتماعية مكانا مرموقا في سلم أولويات الفلاسفة والمفكرين والتربويين على مر العصور. ففي القرن السادس قبل الميلاد، أرجع الفيلسوف الصيني **كونفوشيوس** صلاح الحكم والمواطنة الصالحة إلى قدرة الأسرة على تلقين أطفالها قيم الفضيلة، والحب المتبادل، والمصلحة العامة للوطن. وذهب **أفلاطون** في كتابه "الجمهورية" إلى اعتبار التعليم واحداً من أهم أعمدة الدولة الفاضلة، ولا سبيل إلى خلق المواطن الصالح إلا من خلال نظام تربوي تعليمي مميز. لهذا طالب أفلاطون الدولة بتولي مسؤولية الإشراف التام على التعليم، وعدم تركه في أيدي أفراد وهيئات خاصة. من جهته خصص **أرسطو** جزءاً من فلسفته للحديث عن دور الأسرة والدولة في التربية، كما تحدث عن الواجبات الأخلاقية في هذا السياق ورأى أن الأخلاق الشعبية تنشئ الحكم الشعبي ومضمونه. ونبه **روسو** إلى تأثير الثقافة والتنشئة السياسية على نظام الحكم وسياسته العامة. التنشئة الاجتماعية عملية تفاعل اجتماعي يكتسب فيها الفرد شخصيته وثقافة مجتمعه، ذلك أنها تتضمن عمليات تشكيل الفرد وبناء شخصيته على نحو يمكنه من النمو والارتزان والتكامل مع ذاته والتكيف مع المجتمع وثقافته والعمل على تطويره. وللتنشئة الاجتماعية عمليات ذات مغزى تربوي أهمها:

- التدريبات الأساسية لضبط السلوك وأساليب إشباع الحاجات وفقاً للتحديد الاجتماعي،
- اكتساب المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك وتوجهه،
- تعلم الأدوار الاجتماعية.

فالتربية كعملية تشكيل للفرد تؤكد على علاقته بثقافة مجتمعه، وبمطالبها الخاصة التي حددها المجتمع لمركزه الذي يشغله ولدوره الذي يمارسه، نجدها متمثلة في عملية التنشئة الاجتماعية التي تؤمنها له الجماعات المختلفة التي ينتمي لها، خاصة الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق ودور العبادة وأماكن العمل ووسائل الإعلام والجمعيات والأحزاب المختلفة وغيرها من خلال تزويده بالقيم والتصورات والمعتقدات السائدة في مجتمعه، حيث أن هذه القيم والمبادئ والمعتقدات والخبرات والمعارف والعمليات التربوية والتصورات التي يكتسبها الفرد في مرحلة الطفولة من شأنها أن تؤثر على سلوكه واتجاهاته في مرحلة النضج، وترسم له معالم هويته، ومعارفه، واتجاهاته، ومواقفه العامة. فيما تعول أغلب المجتمعات كثيراً على المدرسة في مجال تربية وإعداد الطالب لتحمل أدوار ومهام

المواطنة المسؤولة، حيث " تعتبر المدرسة في مختلف النظم السياسية، إحدى الركائز الخطرة والمهمة في عملية إنشاء الفرد، حيث تتشكل هذه الركيزة من خلال ما تتضمنه المقررات التعليمية، ونمط العلاقة بين المعلم والتلميذ، ونوعية وحدود النشاط الاجتماعي الذي تقوم به المدرسة، الأساس الأول للتنشئة" (9). وتتحدد مهمة المؤسسات التعليمية في تحقيق المواطنة من خلال:

- تدعم وجود الشعور بالوطنية.
  - تسهم في استقرار المجتمع.
  - تنمية المهارات المرتبطة بالمواطنة والوحدة والحفاظ على ممتلكات الوطن.
  - تعزيز نموهم الوجداني والأخلاقي والثقافي.
  - تنمية معارف الفرد حول نظام الحكم ومسؤوليات، والعمليات السياسية، وأهم المؤسسات في المجتمع.
  - تشجيع الفرد على التمسك بالقيم الأساسية.
  - توعية الفرد بمعنى المواطنة ومهامها، وحقوق وواجبات المواطن في المجتمع.
  - توعية الفرد بأهم قضايا المجتمع ومشكلاته، وتشجيعهم على المشاركة في إيجاد حلول لها.
  - تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الأبناء نحو المجتمع ومؤسساته.
  - تشجيع الفرد على ممارسة أدوار اجتماعية معينة في المؤسسة التعليمية، وفي المجتمع بعد ذلك.
  - تنمية وعي الفرد بالأدوار المستقبلية لمسؤوليات العمل، هو تضمين لمفاهيم الجودة والتقدم الحضاري، وفي الربط بين مفاهيم المواطنة والجودة، وتنمية إرادة وقيم العمل، والشعور الوطني، بما يعني معايشة الفرد وتفاعله مع المجتمع في حاضره ومستقبله.
  - إكساب الفرد (الأبناء) قيم المواطنة يعد الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.
- حيث تقوم المؤسسات التربوية - والتعليمية بشكل خاص - في إعدادها للفرد بالعديد من الوظائف التي بتكاملها وإدراكها في إستراتيجية موحدة لخلق المواطن الصالح، بالوظائف التالية:

- التربية وسيلة لبقاء المجتمع.
- التربية وسيلة اتصال وتنمية للأفراد.
- نقل التراث الثقافي.
- تكوين الاتجاهات السلوكية.
- التوجيه والسيطرة الاجتماعية.
- تحقيق النمو الشامل واكتساب اللغة والقيم الخلقية والجمالية وتذوقه.

#### 4- دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تفعيل سلوك المواطنة

تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة على تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي قادر على التفاعل السوي مع الآخرين، والقيام بالأدوار المتوقعة منه،



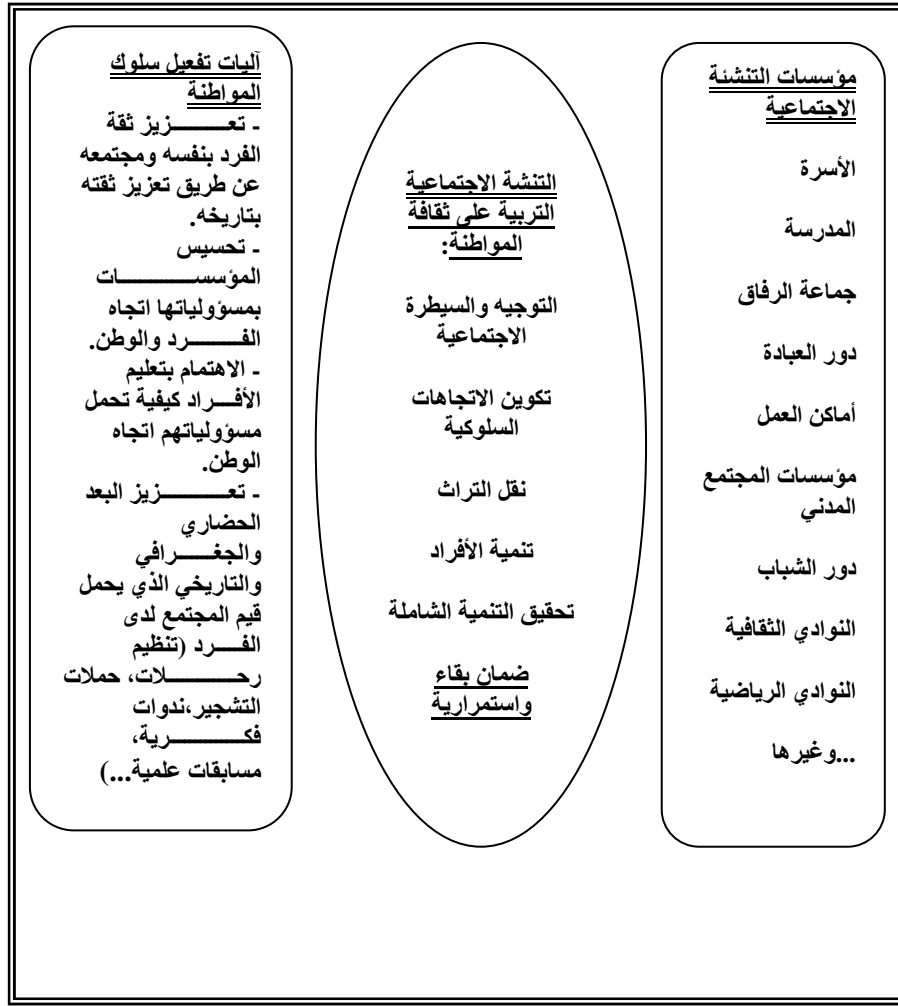
والاندماج في مختلف جوانب الحياة ضمانا لاستقرار المجتمع واستمراره وحفظا لقيمه وتقاليد، من خلال تحويل الأفراد داخل المجتمع إلى أعضاء ملتزمين بقيمه ومعايير وأنماط الحياة السائدة فيه بحيث يكتسب طبيعته الإنسانية، وتتبلور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية سمات الشخصية الاجتماعية التي توجه سلوك الفرد والمجتمع، لأنه وبدون أهداف عليا وبدون وسائل التعليم والتدريب التي تساعد في اكتساب الخبرات والتجارب والمعلومات التي تتطلبها الحياة الخاصة والعامة للأفراد، لا يمكنهم تطوير أنفسهم ولا تنمية قدراتهم ولا قابلياتهم التي يحتاجها المجتمع، حيث يكتسب الفرد تربيته وتنشئته من الأفراد المحيطين به فيتعلم منهم الأدوار الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم والأخلاق التي تعد من ضرورات الحياة الإنسانية. تؤمن عملية التنشئة الاجتماعية الجماعات والمؤسسات المختلفة التي ينتمي لها الفرد خاصة الأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق، ودور العبادة، وأماكن العمل، ووسائل الإعلام، والجمعيات والأحزاب المختلفة وغيرها من خلال العمل على ترسيخ مبادئ التربية على المواطنة في الفرد والنشء على الخصوص، حيث تساهم التربية على المواطنة في إعادة التوازن بين ما هو محلي وما هو خارجي للتخفيف من سيطرة قيم العولمة، وما ترتب عنها من انهيار للحدود بين الثقافات المحلية والعالمية- وما صاحب ذلك من آثار سلبية أحيانا- وذلك للمحافظة على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية وتعزيز ثقة الأفراد في هويتهم الوطنية بشكل يضمن الانتماء الثقافي والحضاري للمواطن دون تصادم مع الأفكار الراجحة في محيطه، من خلال العمل على تحقيق المبادئ التالية:

- تحمل المسؤولية الاجتماعية وإدراك أهمية الالتزام المدني بالحقوق والواجبات المحددة.
  - التعاون من أجل معالجة المشكلات وتحقيق العدالة والسلام والديمقراطية في مجتمعهم.
  - احترام الاختلافات بين الناس سواء أكان سببها الجنس أم العرق أم الثقافة.
  - احترام الميراث الثقافي وحماية البيئة.
  - دعم التضامن والعدالة على مستوى الوطن وعلى المستوى الدولي.
- تنصدر الأسرة قائمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتحتل الدور المهم والأولي في تنشئة الفرد، وتأتي المؤسسات الثانوية والمرجعية لتسهم إسهاما كبيرا في بناء الشخصية الفردية والاجتماعية، من خلال تعديل وتقويم كثيراً من العادات والأنماط السلوكية التي اكتسبها من أسرهم، وإكسابها عادات سليمة واتجاهات إيجابية، كما تستطيع أن تؤثر في مجمل حياة الفرد إذا قامت بوظيفتها على الوجه الأمثل، فهي مجتمع مُصغر تتجلى فيه القيم والاتجاهات التي يحرص المجتمع على غرسها في أبنائه، والمعارف والمهارات التي لا بد أن يترود بها الأبناء للتفاعل الإيجابي البناء مع بيئتهم، والتحديات التي يواجهونها لاسيما الحفاظ على الهوية الوطنية من خلال ترسيخ ثقافة المواطنة وتفعيلها كسلوك ثابت في الفرد.
- مؤسسات التربية والتعليم، بمختلف مستوياتها، من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية الاجتماعية، في مسألة ترسيخ قيم الوطنية والمواطنة في مرحلة الطفولة وتنشئة الطفل عليها عن طريق التعليم الذي يلعب دوراً- المباشر وغير

المباشر - في تشكيل الشعور بالانتماء وتربية المواطنة التي تهتم بالدرجة الأولى بالمسؤولية الاجتماعية. ولأن قطاع التربية والتعليم الركيزة الأساس لبناء الأفراد والمجتمعات، فقد كان وسيظل أهم السبل وأكثرها نجاحاً لتكريس توجهات المجتمعات، وللتعليم دور محوري وأساسي في تعميق مفهوم المواطنة لدى الطلبة من خلال المدرسة باعتبارها إحدى المؤسسات التي فكر الإنسان في ابتكارها من أجل ضمان استمراره وبقائه وتطوره، باعتبارها أعظم اختراع أوجده الإنسان فوضع لها الأنظمة والقوانين وحدد وظيفتها وأوكل إليها تربية الجيل. كما أن المؤسسات التربوية والتعليمية، أو المدرسة على اختلاف أطوارها، باعتبارها وسيط اجتماعي هي أداة تمثل المجتمع في تحقيق أهداف التربية على المواطنة من خلال تحقيق الأهداف التربوية المرسومة في المناهج الدراسية. وسائل الإعلام ومؤسساته من بين أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي كشفت عن جدارتها في التأثير على حياة الأفراد خلال مراحل عملية التنشئة، خاصة مع ازدياد فعاليتها وجدة أثرها بشكل كبير نتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة وانتشارها بشكل واسع ومتنوع، الأمر الذي أسهم في اضطلاع أفراد المجتمع بمهامهم واحتياجاتهم في التربية على الإعداد النفسي للعمل والحركة، ومساهمته في تكوين الاتجاه، وتنمية الخبرات والمعارف والمهارات، ونشر القضايا المهمة والقيم السائدة في المجتمع، والضبط الاجتماعي، لاسيما ما تعلق بتفعيل سلوك المواطنة، وفي هذا الإطار يشير السوسبيولوجي المعاصر أنتوني جيننز أن " لوسائل الإعلام أهمية تعادل ما للمدارس والجامعات في إقامة مجتمع المعرفة " .

كما نؤكد على الدور المهم والفاعل لجماعة الرفاق، وأماكن العمل والجمعيات بمختلف نشاطاتها والأحزاب بمختلف توجهاتها، وغيرها من الجماعات الفاعلة والمؤثرة على سلوك الفرد وتوجهاته في مراحل حياته المختلفة لأن عملية التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة ومتواصلة مع الفرد من الولادة إلى آخر يوم في الحياة. والشكل الوالي يركز على أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية وآليات تفعيل سلوك المواطنة .

## شكل رقم 02: مؤسسات التنشئة الاجتماعية وآليات تفعيل سلوك المواطنة



المصدر: من إعداد الباحثة

## الخلاصة :

بناء على ما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

- المواطنة عملية تفاعلية بين الإنسان والطبيعة من خلال العمل، وبين الإنسان والإنسان من خلال التعامل، وبين الإنسان والدولة من خلال المشاركة السياسية.
- لا وطن من غير مواطن ولا مواطن من غير وطن، ومن الضروري أن تكون العلاقة بين الوطن والمواطن كالعلاقة بين الحرية والقانون فالدفاع عن قوانين الوطن، هي طريق لحرية الوطن ونمائه وازدهاره.
- إذا كان التعلق العاطفي بالوطن يوجد لدى الإنسان بالفطرة، فإن الوعي بمقومات المواطنة، وما يتبعه من إحساس بالمسؤولية، والتزام بالواجبات نحو الوطن، يكتسب بالتعليم والتأهيل، عن طريق الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، والثقافة، والمجتمع، من الضروري أن تتكامل أدوار هذه القنوات في إشباع الأجيال بقيم المواطنة.
- إن قمة ما تسعى إليه التربية من خلال التنشئة الاجتماعية يتمحور في المواطنة الصالحة التي أساسها العدل والحرية والمساواة والمشاركة الفعالة في المجتمع.
- ضرورة إبراز وتفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إكساب الأفراد التربية والمواطنة الصالحة، وضرورة تأطير الدولة لهذه العملية بصفتها راعية لمصالح المجتمع والموجهة لتحقيق أهدافه.
- ضرورة العمل على تحديد أفضل الممارسات العملية لتعليم وتفعيل سلوك المواطنة لدى الأفراد، والعمل على تطبيق برامج تدريبية تعليمية تهدف إلى نشر ثقافة المواطنة، وعرض المشكلات التي تواجه تفعيل المواطنة، وكيف تسعى الدول إلى تحقيق مبدأ المواطنة بين أفرادها لضمان الأمن والاستقرار والولاء والانتماء لدى جميع الأفراد، من خلال مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية.

## الهوامش :

- (1)- أترى فلاسفة الأنوار المفاهيم السياسية بمصطلحات جديدة، مثل: **المجتمع المدني**، والرأي العام، و**السيادة الوطنية**. مما ساهم في توسيع مفهوم **المواطنة**، ليشمل مختلف الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الأشخاص المواطنون، وسائر المجالات التي تهم حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سيما رواد العقد الاجتماعي **جان جاك روسو** و**توماس هوبز**، **جون لوك**.
- (2)- **سمير مرقص**، **المواطنة والتغيير: دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة**، مكتبة الثروة الدولية، القاهرة، ط1، 2006، ص31.
- (3)- **علي خليفة الكواري**، **دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**، من سلسلة كتب المستقبل العربي حول الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي (العدد 30)، بيروت، 2003، ص93.
- (4)- **أحمد صدقي الدجاني**، **مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية**، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 1999، ص96.
- (5)- **وهبة الزحيلي**، **مفهوم المواطنة في المنظور الإسلامي**:  
[www.altasamoh.net/Article.asp?Id=324](http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=324) تاريخ التصفح:
- (6) [www.elalami.net/index.php?option=com\\_content&view=article&id=54](http://www.elalami.net/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=37) تاريخ التصفح:
- (7)- **الصادق الصادقي العماري**، **التربية على المواطنة وحقوق الإنسان مشروع تكوين مواطن الغد**  
<http://www.hibapress.com/details-9585.html> تاريخ التصفح: 2013/9/21
- (8)- **علي خليفة الكواري**، مرجع سابق، ص94.
- (9)- **بسام فايز السمكي**، **التربية والمواطنة** : <http://uqu.edu.sa/page/ar/79586> تاريخ التصفح: 2013/9/19.